



قال الخبير الاقتصادي الموريتاني الأستاذ "إسليم ولد محمد" إن مديونية الدولة الموريتانية ارتفعت

ما بين 2005 و 2011 من مليار واحد إلى ثلاثة مليارات دولار أمريكي.

وارتفعت ميزانية تسيير الدولة حسب الخبير ولد محمد خلال نفس الفترة من 120 مليار أوقية إلى ما يناهز 400 مليار أوقية. وأضاف ولد محمد في عرض قدمه خلال ندوة نظمها الليلة البارحة المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية تحت عنوان "الاقتصاد الموريتاني سنة 2012: النجاحات والاختلالات" أن النمو الذي عرفه الاقتصاد الموريتاني في تلك السنة والذي تراوح ما بين 6.5% إلى 7% يعود بالأساس إلى زيادة أسعار المواد الخام التي تصدرها خاصة الحديد وليس إلى زيادة الإنتاج، بل إن الصادرات ارتفعت في سنة 2011 إلى 4.8% كما زادت الموارد خلال الفترة ذاتها لتصل إلى 28.5%. وقال إن الدولة تضاعفت مواردتها في السنوات الأخيرة ومن البديهي أن الزيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة التنمية وتشديد البنية التحتية.